

Distr.: General  
23 September 2014  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
الدورة السبعون

الجمعية العامة  
الدورة التاسعة والستون  
البنود ٢٧ و ٢٩ و ١٠٩ و ١١٥ و ١٢٠ من  
جدول الأعمال  
النهوض بالمرأة  
تقرير لجنة بناء السلام  
تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام  
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية  
تعزيز منظومة الأمم المتحدة

بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً ببيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2012/29)، الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدم في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ تقريراً عن أي تقدم آخر يحرز في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في أعقاب النزاع، بما في ذلك مشاركة المرأة في جهود بناء السلام، مع التركيز بوجه خاص على آثار تلك الجهود في الميدان، بما يشمل الدروس المستخلصة من أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في الظرف الخاص بكل بلد. ويستند هذا التقرير إلى تقارير السابقة عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (A/63/881 و S/2009/304 و A/64/866-S/2010/386 و A/67/499-S/2012/746) وعن مشاركة المرأة في جهود بناء السلام (A/65/354-S/2010/466)، ويتناول بالبحث العناصر الواردة في بيان الرئيس المذكور آنفاً.



٢ - وقد أدرك مجلس الأمن والجمعية العامة منذ فترة طويلة الأهمية المركزية لبناء السلام في ما تبذله الأمم المتحدة من جهود سياسية وأمنية وتنموية في البلدان الخارجة من النزاع، وكذلك درجة تعقيد تحديات بناء السلام. وقد قطع فهمنا لبناء السلام شوطاً طويلاً منذ إنشاء هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام عام ٢٠٠٥. فأضحى يتزايد إدراكنا بأن عملية بناء السلام هي بطبيعتها عملية سياسية تعتمد على القيادة السياسية وتستلزم المواكبة السياسية الدولية المستمرة، وكذلك البيئة الإقليمية المواتية.

٣ - إن بناء السلام يجسّد حصيلة ما نبذله من جهود في سبيل إيجاد أسس السلام المستدام بعد انتهاء النزاع. وهو عمل تضطلع به عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتشارك فيه الوكالات والصناديق والبرامج. ويتطلب الدعم القوي والمستمر من الدول الأعضاء، ويندرج في صميم ما نطمح إليه في البلدان الخارجة من النزاع. والرغبة في تجنب العودة إلى الحرب هي الدافع الأساسي وراء إنشاء هيكل بناء السلام. ووفقاً للتكليف الصادر عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، ستستعرض الدول الأعضاء هيكل بناء السلام في عام ٢٠١٥. وآمل أن يسلّط هذا الاستعراض الضوء على الكيفية التي يمكننا بها أن نساعد، بشكل جماعي وعلى نحو أفضل، الدول والمجتمعات للتعافي من آثار النزاعات وتجنب وبال العودة إلى العنف.

٤ - وقد حددتُ في تقرير الأخير (A/67/499-S/2012/746) ثلاثة اتجاهات أساسية ذات أولوية لإشراك منظومة الأمم المتحدة في أنشطة بناء السلام، وهي الشمولية وبناء المؤسسات، والدعم الدولي المستمر، والمساءلة المتبادلة. وترتبط هذه المجالات ذات الأولوية ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض وتشكل جوهر جهودنا الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار على المدى الطويل وتجنب تكرار نشوب النزاعات العنيفة. وينبغي أن تكون المؤسسات في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع نابعة من الاتفاقات والنظم السياسية الشاملة التي تجعل المشاركة الفعالة للفئات الاجتماعية على اختلاف مشاربها أمراً ممكناً. وتقتضي العمليات السياسية وبناء المؤسسات دعماً سياسياً ومالياً وتقنياً دولياً مستمراً وطويلاً الأجل.

٥ - ويتطلب بناء التوافق السياسي والتماسك الاجتماعي الاستثمار المطرد، وكذلك إجراءات مرنة وذكية لتلبية الاحتياجات العاجلة. وتتيح اتفاقات السلام فرصة حاسمة لتحقيق توافق في الآراء بشأن المبادئ الرئيسية التي ينبغي أن يُستند إليها في عملية بناء المؤسسات. وغالباً ما تتطلب الاتفاقات السياسية الكامنة وراء عمليات الانتقال دعماً دولياً قوياً وبيئة إقليمية مواتية. ولا تزال لجنة بناء السلام، الذي أنيطت بها مهمة تعزيز اتساق الجهود الدولية

لدعم البلدان الخارجة من النزاع، تقوم بدور حيوي في تسهيل المشاركة البناءة من قبل الجهات المعنية الدولية والإقليمية.

٦ - ويكتسي النهوض ببسط سلطة الدولة وإعادة بناء مؤسسات الدولة في أعقاب انتهاء النزاع أهمية بالغة للحفاظ على السلام. وقد سلم مجلس الأمن بالأهمية المركزية لهاتين المسألتين، حيث أدرجهما باعتبارهما مهمتين ذواتي أولوية في ولايات عديدة لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وإيجاد مؤسسات شرعية ومسؤولة وفعالة تقدّم الخدمات بشكل منصف أمرٌ لا بد منه لكي تستجيب البلدان لاحتياجات سكانها ولإيجاد قنوات غير عنيفة لإدارة النزاعات. ويستحق قطاع الأمن ومؤسسات سيادة القانون اهتماماً خاصاً باعتبارهما الهيئتان المسؤولتان عن حماية السكان والدفاع الشرعي عن مؤسسات الدولة.

٧ - غير أن تنفيذ هذه الأولويات لا يزال أمراً مستعصياً. فبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ومختلف الوكالات والصناديق والبرامج التي تساعد على إنشاء المؤسسات الحيوية بعد انتهاء النزاع ما فتئت تجد صعوبات في العثور على الموارد اللازمة. وفي حين أن الكثير من القدرات اللازمة لاتخاذ الإجراءات الأمنية وتيسير الأمور السياسية يتم توفيره كجزء من ولايات مجلس الأمن، فإن القدرات والموارد اللازمة لبناء المؤسسات غالباً ما تكون منعدمة أو بطيئة في الوصول إلى وجهتها، مما يترك العمليات الانتقالية السياسية عمليات واهية ودون دعم. وغالباً ما تعاني مشاركة المرأة في بناء السلام من نقص التمويل، مما يقوّض مساهمتها في تحقيق الاستقرار والانتعاش. ويتصدى صندوق بناء السلام جزئياً لهذه الفجوة على المدى القصير عن طريق توفير تمويل سريع لبناء المؤسسات الحيوية وإجراء الحوار السياسي وتنفيذ المبادرات المتعلقة بسيادة القانون. غير أن ضمان الدعم الضروري الأطول أجلاً والأوسع نطاقاً لا يزال أمراً صعباً.

## ثانياً - آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز

٨ - خلال العامين المنصرمين منذ صدور تقرير الأخير، حققت الأمم المتحدة مكاسب كبيرة في مساعدة البلدان على توطيد دعائم السلام بعد انتهاء النزاع على الرغم من وجود تحديات بعيدة المدى. وقد بدأ الآن عدد من البلدان، من ضمنها تونس وغينيا وكوت ديفوار، التي تتعافى من فترات نزاع عنيف أو أزمة سياسية شهدتها مؤخراً، في إنشاء مؤسسات أكثر استقراراً ونظم سياسية أكثر شمولاً. وما إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وانتقال المنظمة إلى إنشاء حضور للفريق القطري دون سواه في نهاية آذار/مارس ٢٠١٤ إلا تأكيد للتقدم المحرز حتى الآن. وبدأت المنطقة الشرقية

من جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وغيرهما في الخروج من عقود من العنف وعدم الاستقرار. لكنهما يواجهان مصاعب هائلة في إنشاء المؤسسات وتحقيق التماسك الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، يواصل المجتمع الدولي مصارعة الانتكاسات والعودة إلى دائرة النزاعات العنيفة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

٩ - وقد مكّن ما أحرزته سيراليون من تقدم مطرد في توطيد دعائم السلام منذ الحرب الأهلية التي انتهت في عام ٢٠٠٢ هذا البلد من تركيز اهتمامه على التنمية المستدامة، ومن ثم ترسيخ الاستقرار لما يزيد على عقد من الزمن. وخلال هذه الفترة، اعتمدت بعثات الأمم المتحدة المتتالية والفريق القطري نهجاً متكاملًا محوره استراتيجية مشتركة لدعم الجهود الوطنية. وتعزّز ذلك من خلال الدعم الجماعي للدول الأعضاء وتحسين العلاقات مع دول الجوار. وقد جعلت الشراكة القوية القائمة بين المنظمة وحكومات سيراليون المتعاقبة وشعبها من الممكن انسحاب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وتولي الحكومة مسؤولية أكبر.

١٠ - وساهمت الأمم المتحدة بتقديم دعم واسع النطاق ومتعدد الجوانب للعملية الانتقالية التي تمر بها سيراليون. فقد عزز الحوار بين الأحزاب الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بدعم قوي من لجنة بناء السلام، الثقة في النظام السياسي للبلاد من خلال المساعدة على الحفاظ على تكافؤ الفرص وضمان مشاركة جميع الأحزاب السياسية في انتخابات عام ٢٠١٢. وبالمثل، دعمت الأمم المتحدة أيضاً بعض المؤسسات، مثل الرابطة النسائية لجميع الأحزاب السياسية، التي عززت مشاركتها مشاركة المرأة وزادت ثقة الشعب في هذه العملية. وأجرت سيراليون بنجاح ثلاثة انتخابات سلمية وذات مصداقية منذ خروجها من الحرب، مما ساعد على ترسيخ أسس المؤسسات الديمقراطية والسياسة الشاملة.

١١ - وساعدت كيانات عديدة من الأمم المتحدة أيضاً على إنشاء بعض مؤسسات سيراليون الأساسية، من بينها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للانتخابات، وهيئة مكافحة الفساد، ومكتب أمين المظالم. وقد ساهمت هذه المؤسسات في ترسيخ شرعية الدولة ومساءلتها أمام عامة الناس. فاللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، على سبيل المثال، تقوم بالتحقيق في الشكاوى وتشرع في التحقيقات، مثل تحقيقها المثير للاهتمام في المزاعم المتعلقة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في بومونا في مقاطعة تونكوليلي، في عام ٢٠١٢. كما ساعدت الأمم المتحدة الحكومة والمؤسسات الوطنية على التصدي

لتحديات أطول مدى، من بينها تدبير الموارد الطبيعية، وبطالة الشباب، وإصلاح قطاع الأمن، وإدارة الأسلحة والذخائر التقليدية.

١٢ - غير أن سيراليون تواجه تحديات كبيرة، مما يبرهن على الحاجة إلى الدعم المستمر، بما في ذلك الدعم من لجنة بناء السلام. وستواصل الأمم المتحدة، بدعم مالي من صندوق بناء السلام، التعاون مع حكومة سيراليون على مراجعة الدستور وإصلاح قطاع الأمن وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان، من بين أعمال أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يعدُّ إطار سيراليون للمساءلة المتبادلة، الذي أنشئ وفقاً للخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول المهشمة، بمثابة آلية للتنسيق بين الجهات المانحة دعماً لأولويات الحكومة، وتعزيز تولى السلطات الوطنية زمام الأمور وتماسك الدعم الدولي.

١٣ - وتقدّم سيراليون هذا يتناقض تناقضاً واضحاً مع العودة المأساوية إلى العنف التي شهدناها في عدة بلدان، على الرغم من وجود عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة والجهود الدولية الواسعة النطاق. ويجب أخذ الدروس من التجربة في جنوب السودان، حيث كُلفت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بتدعيم السلم والأمن في هذا البلد الحديث العهد بالاستقلال. وأثناء إنشاء بعثة جديدة، شدد مجلس الأمن في قراره ١٩٩٦ (٢٠١١) و ٢٠٥٧ (٢٠١٢) على أهمية دعم أولويات بناء السلام الوطنية، وطلب إلى البعثة أن تقدّم خطة بشأن الدعم الذي ينبغي أن تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ مهام محددة في مجال بناء السلام. وتمت موافقة خطة للأمم المتحدة لدعم بناء السلام مع خطة تنمية جنوب السودان، وذلك باستخدام الخطة الجديدة لأهداف بناء السلام وبناء الدولة كإطار لذلك. وقد تحققت مكاسب جليّة في إنشاء وتعزيز المؤسسات والعمليات في السنة الأولى والنصف التي أعقبت استقلال جنوب السودان. وتحقق بعض التقدم أيضاً نحو تحويل الشرطة الوطنية إلى قوة تنسم بدرجة أكبر من المهنية. واستخدمت البعثة مساعيها الحميدة إلى حد كبير لمساعدة الحكومة على مواجهة ما يستجد من تهديدات، بما فيها تلك الناجمة عن العنف الطائفي والتراعات الدائرة على طول حدود البلاد، وكذلك عن الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات.

١٤ - وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك فجوات كبيرة في تطوير المؤسسات السياسية والأمنية. فقد أدت حوادث العنف الكبيرة والانكماش المفاجئ لإيرادات الدولة في عام ٢٠١٢، عقب الخلاف مع السودان بشأن صادرات النفط، إلى تباطؤ التقدم المحرز وتعطيل جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوجه أعم لدعم بسط سلطة الدولة وتوسيع نطاق ما يُقدم من الخدمات. كما قوّض التطاحن الداخلي بين أفراد النخبة السياسية ومزاعم

الفساد على نطاق واسع وحوادث الاعتداءات العنيفة على أيدي عناصر غير منضبطة من قوات الأمن الوطني الثقة في القيادة السياسية. ونسفت مشكلة النقص الشديد في موارد الدولة واستمرار التوتر مع السودان الخطط الرامية لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، في حين توسعت قوات الأمن الوطني حين تم حل الثورات الإقليمية من خلال دمج الجماعات المسلحة في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان. وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة، فشل قادة البلاد في توسيع الحيز والحوار السياسيين، أو إجراء مشاورات واسعة بشأن دستور وطني، أو ضمان فصل الجيش عن الحزب السياسي الحاكم.

١٥ - وأدى التنافس السياسي، الذي شمل نزاعات وصراعات تاريخية من أجل السيطرة على موارد الدولة، إلى حدوث انشقاق داخل قوات الجيش والشرطة وتوَّج باستئناف النزاع العنيف في وقت متأخر من عام ٢٠١٣. وتساعد هذا النزاع سرعةً ونطاقاً وحجماً على نحو لم تتوقعه الأمم المتحدة والجهات الأخرى. وأدى تصاعد أعمال العنف وعمليات القتل المحددة الهدف بشكل خاص إلى المزيد من الانقسامات العرقية والإقليمية العميقة التي تعقد عملية البحث عن التسوية. وضاعت المكاسب المحققة في مجال إنشاء المؤسسات إلى حد كبير عندما تصاعد الصراع على السلطة وخرج عن نطاق السيطرة وقاد البلاد مرة أخرى إلى نزاع مدمر.

١٦ - وعلى الرغم من التطورات الأخيرة المتمثلة في دعوة جنوب السودان المجتمع الدولي إلى تفكير أعمق وأطول مدى، يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات الأولية. أولاً، هناك حاجة إلى مزيد من التشجيع والتحفيز والضغط على الصعيد السياسي لتعزيز إحراز التقدم في المجالات الحيوية التي يمكن أن تكفل الإدارة غير العنيفة للتوترات السياسية. ثانياً، جنوب السودان دليل على التحديات التي تواجهها استراتيجيات وأولويات بناء السلام التي تدار تحت قيادة وطنية في البلدان التي تستمر فيها الانقسامات السياسية العميقة وتُنازع الدولة على السيطرة. وفي مثل هذه الحالات، يمكن لدعم المبادرات التي تنفذ تحت قيادة وطنية أن يحد من تأثير ومدى النهج والاستراتيجيات. ثالثاً، يجب أن تكيّف بعثات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية نُهجها واستراتيجياتها في مجال بناء السلام بشكل أكثر مرونة استجابةً للتغيرات الحاصلة في البيئة السياسية. وأخيراً، ينبغي أن يكون الدعم التقني والبرنامجي المقدم لبناء المؤسسات نابعاً من اتفاقات سياسية متينة وفعالة ومن التدابير الرامية إلى بناء التماسك الاجتماعي وضمان الإدارة غير العنيفة للتوترات السياسية. وتستلزم التسويات السياسية أيضاً المواكبة السياسية الدولية المستمرة لتعزيز الالتزام.

١٧ - وتسَلِّط العودة إلى الصراع العنيف في جمهورية أفريقيا الوسطى الضوء على قضايا مماثلة، وتؤكد أهمية المجالات الثلاثة ذات الأولوية المبينة في تقرير الأحرير، مع أنه خلافاً لما آلت إليه الأمور في جنوب السودان، فإن الدعم الدولي المتواصل كان مفقوداً. فعلى الرغم من عدة جلسات حوار وطنية وأنشطة مكثفة لتيسير الأمور السياسية قامت بها جهات خارجية، ظلت المؤسسات السياسية للدولة هشة تفتقر إلى الشمولية. واستُبعد الشمال الشرقي من البلاد بشكل مزمن من المشاركة السياسية. وعلى مستويات عديدة، ظلت الدولة تتميز بالسلوك الفاسد والإجرامي. وكانت المؤسسات الحكومية، وخاصة خارج العاصمة، إما غير موجودة أو ضعيفة للغاية، مما يجعل المحاولات العنيفة للحصول على موارد الحكومة وسلطة الدولة أمراً ممكناً.

١٨ - وتلقت بعثات الأمم المتحدة المتتالية والفريق القطري دعماً محدوداً للجهود المبذولة لدعم تنمية القدرات المؤسسية للدولة وتحسين آليات الحكم. ومما زاد هذا الدعم المحدود سوءاً التدخلات المجتزأة وعدم وجود إطار سياسي قوي ومتناسك لتنفيذها. ولم يواكب المبادرات الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢ التزام مستمر من الجماعات المسلحة المختلفة والحكومات الوطنية المتعاقبة. ومما زاد انعدام الالتزام المستمر سوءاً التدخلات المجتزأة في قطاع الأمن من جانب الجهات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والتي كانت تركز بشكل غير كاف على رؤية وطنية لإصلاح الدولة. وكانت المحاولات المتتالية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تفتقر إلى التمويل الكافي والدعم السياسي ونُهج أكثر ملاءمة للسياق السياسي.

١٩ - وقد ظهرت فرص جديدة بفضل تعيين السلطات الانتقالية ومشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية. ومن أجل تجنب تكرار أوجه القصور التي اعترت المحاولات السابقة لتعزيز الحلول الطويلة الأجل، سيظل الانسجام بين التدخلات الدولية ودون الإقليمية ذا أهمية خاصة. وقد أشاع نشر قوات حفظ السلام قدراً من الأمن في البلد. وينبغي انتهاز هذه الفرصة السانحة لبناء توافق آراء سياسي أكثر قابلية للدوام وإقامة مؤسسات الدولة والمؤسسات الأمنية والعامة المتسمة بمزيد من الفعالية والمساءلة، وهي أمور أساسية من أجل حماية حقوق المواطنين والقيام بالمهام الأساسية للدولة والدفاع عنها في مواجهة التحديات العنيفة.

٢٠ - وكانت مبادرات المسماة "الحقوق أولاً" والرامية إلى منع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ووضع حد لها بمثابة نبراس لتوجيه الكيفية التي استجابت بها الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان في أعقاب

نشوء أي نزاع عنيف أو تجدد. وتهدف المبادرة إلى منع حدوث انتهاكات خطيرة، ولكن عندما يكون الأوان قد فات للقيام بذلك، فإنها تركز على حماية المدنيين. وتعد انتهاكات حقوق الإنسان مؤشرات جيدة على أن ما سيتلوها سيكون أسوأ من ذلك. وعندما يُسمح بحدوث فظائع جماعية، فإنها يمكن أن تسفر عن دورات من العنف والعداوات الطويلة الأجل، مما يشكل عقبات حقيقية تحول دون تحقيق التماسك الاجتماعي اللازم لاستعادة السلم والأمن. ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أمر أساسي لتهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها السلام والتنمية.

٢١ - وتسلط سيراليون الضوء على الإمكانيات التي ينطوي عليها التكامل الاستراتيجي بين جهود الأمم المتحدة الرامية إلى توطيد السلام. ومع ذلك، ما زال من الواجب إدخال تحسينات متواصلة لتحقيق المواءمة بشكل أفضل بين تحليل النزاعات، والقيادة السياسية، والدعم البرنامجي في الميدان وفي التخطيط للبعثات. وتساعد سياسة الأمم المتحدة بشأن التقييم والتخطيط المتكاملين لعام ٢٠١٣ على التحليل المشترك والأخذ برؤية مشتركة للأمم المتحدة لأولويات توطيد السلام في كل حالة. وسيساعد تنفيذها لا محالة على ضمان أن يصبح تخطيط البعثات أكثر سرعة وأشد تركيزاً من الناحية الاستراتيجية. فالمرحلة المبكرة من تخطيط البعثات وبدء عملها كثيراً ما تكون شاقة وتفتقر إلى الوضوح الاستراتيجي، كما حدث في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وكما أشرت في تقرير عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/68/696-S/2014/5)، فإن المواءمة بين موارد وقدرات البعثة والفريق القطري وبين استراتيجية بناء المؤسسات في المراحل المبكرة ما زالت تشكل تحدياً كبيراً.

٢٢ - وقد أحرزت هذه المواءمة تقدماً في مجال سيادة القانون، وهو مجال بالغ الأهمية. ويساعد مركز التنسيق العالمي المشترك لأنشطة الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية من أجل تعزيز سيادة القانون في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع وغيرها من حالات الأزمات على الربط بين الخبرات الفنية المتاحة لدى إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من كيانات الأمم المتحدة، من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج مشتركة. وقد أدى مركز التنسيق العالمي، الذي أنشئ في عام ٢٠١٢، إلى زيادة التعاون في ما بين الوكالات في غينيا وليبيا ومالي والصومال. وأشار استعراض مستقل للسنة الأولى من عمل مركز التنسيق إلى أنه يُبشّر بالمزيد من تقديم المساعدة إلى الميدان. وتشمل خطواته المقبلة أداء دور معزز في التوجيه الاستراتيجي للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون، بما في ذلك تقديم الدعم للتخطيط للمرحلة الانتقالية للبعثات والمساعدة التقنية على تصميم البرامج وتنفيذها.

٢٣ - وقد كان التكامل معقداً في كثير من الأحيان بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات وتباين الولايات المسندة لمختلف كيانات الأمم المتحدة. وقد برهن على فعاليته عندما تسترشد العمليات برؤية واضحة وتتوخى مجموعة واحدة من الأهداف، إلى جانب استراتيجية لتوطيد السلام. وقد رأينا في العديد من الحالات أن مبادرات التيسير والمساعي الحميدة التي يقوم بها ممثلي الخاصون ومبعوثي الخاصون ومستشاري الخاصون تصبح أكثر فعالية عندما تُستكمل بأنشطة الأفرقة القطرية في مجالات تعزيز المؤسسات والحوار والتنمية الاقتصادية الشاملة. وكثيراً ما كان لصندوق بناء السلام دور فعال في تعزيز هذا النهج المتكامل.

٢٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية في عدد من حالات ما بعد النزاع، بما في ذلك في غينيا ومدغشقر، وجمعت في كثير من الأحيان بين المساعدة التقنية والمساعي الحميدة والدعم الدبلوماسي، من أجل المساعدة على كفالة إسهام الانتخابات في توطيد السلام بدلا من تأجيج التوترات. وهناك ابتكار مؤسسي هام لتحسين تقديم المساعدة الانتخابية، هو استحداث القائمة الانتخابية الأولى والوحيدة الشاملة لنطاق المنظومة، والتي تهدف إلى كفالة قيام جميع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بإيفاد خبراءها في مجال الانتخابات على نحو سريع.

٢٥ - ويكتسي ترتيب الدعم التقني والبرنامجي للمساهمة في الأهداف الأوسع نطاقاً في مجال بناء السلام السياسي والاستراتيجي في الأماكن التي لا توجد فيها بعثات أهمية أساسية أيضاً. ويسعى البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية المعني ببناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات إلى زيادة قدرة المنظمة على دعم الشركاء الوطنيين في ما يبذلونه من جهود من أجل تحقيق التنمية السلمية والمستدامة، بما في ذلك عن طريق إيفاد مستشارين في ميداني السلام والتنمية. وعلى سبيل المثال، قدّم المستشاران في السلام والتنمية في قيرغيزستان وطاجيكستان، الدعم لإجراء حوارات على صعيد المجتمعات المحلية تتجاوز الحدود الوطنية لمعالجة التوترات المتصلة باستخدام الموارد المائية، مستفيدين من الجهود التي بذلها ممثلي الخاص الإقليمي. وفي قيرغيزستان، ساعد المستشار الحكومة في جهودها الرامية إلى إنشاء آليات لمنع نشوب النزاعات المحلية، وعمل على نحو وثيق مع مختلف المؤسسات الحكومية من أجل استعراض التشريعات المقترحة لضمان مراعاتها لظروف النزاع. وقدم صندوق بناء السلام في السنوات الأخيرة دعماً متزايداً لهذا البرنامج من أجل ضمان وضع خطط وبرامج متكاملة ومُراعِية لظروف النزاعات.

٢٦ - ويتطلب إيجاد دروس بشأن الممارسات الجيدة في بناء السلام مزيداً من المعلومات الشاملة عن أثر مختلف النهج والبرامج. وقد أظهرت التجربة أن الأدلة القابلة للقياس الكمي لآثار بناء السلام يمكن أن تبدو أمراً بعيد المنال. وفي الواقع، فإن أهم ما يكون في بعض الحالات، مثل إعادة بناء ثقة المجتمع والشرعية المؤسسية، قد يكون هو الأصعب في تقييمه. ففي كثير من الأحيان، تركز الأنشطة على "الأشياء المادية"، مثل المعدات والمباني التي يسهل قياسها، بدلا من النتائج الملموسة التي تستهدف البحث عن أسباب النزاع. وقد كان هذا، على سبيل المثال، هو الحال في إصلاح قطاع الأمن، حيث تدعو الحاجة إلى ما يتجاوز نطاق التدريب والتجهيز، إلى الاستثمار في تحسين سبل إدارة قوات الأمن والرقابة عليها. وينبغي مراعاة الأخطار الرئيسية التي تتهدد السلام والاستقرار عند تصميم أنشطة بناء السلام ووضع ما يقابلها من معايير مرجعية. وسيكون لزاماً على الأمم المتحدة توسيع نطاق آلياتها وتحسينها، بما في ذلك استخدام الاستقصاءات، من أجل تقييم ورصد التقدم المحرز في هذه المجالات.

### ثالثاً - الشمولية

٢٧ - شددت في تقرير الأخير على أهمية الآليات الرامية إلى وضع سياسات شاملة في المراحل الانتقالية بعد انتهاء النزاع. وما من مبالغة في التأكيد على أهميتها اليوم. ويمكن أن يشمل تعزيز الشمولية خيارات ومقايضات صعبة في ما يتعلق بمدى الإلحاح والطابع التمثيلي والفعالية والشرعية. وهناك بعض الأحيان، على سبيل المثال، التي يجب أن يكون نهج صنع السلام فيها مقصوراً على الأطراف المتحاربة الفعلية والنخب السياسية. ومع ذلك، فمن أجل الحفاظ على السلام ودعم الحقوق الأساسية في المشاركة السياسية، ينبغي تبني آليات لاحقة لتوسيع نطاق المشاركة، وذلك بهدف زيادة الشمولية مع مرور الوقت.

٢٨ - وتعزيز السياسات الشاملة للجميع هو أيضا جزء لا يتجزأ من تولى الجهات الوطنية حقاً زمام الأمور في جهود بناء السلام واستراتيجياته. وحيثما تكون جهود بناء السلام نابعة من المشاورات المجتمعية الشاملة والجهود الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من الممارسات الإقصائية، فإنها تسفر عن بث الثقة وإسباغ الشرعية على الدولة ومؤسساتها. وعلى النقيض من ذلك، فإن غياب السياسات الشاملة للجميع في أعقاب النزاع يسهم في كثير من الأحيان في حدوث نزاعات عنيفة للسيطرة على الدولة. وفي هذه الظروف، ينبغي التعامل مع توقيت الانتخابات وإجرائها بحذر، إذ أن العمليات الانتخابية ونتائجها المطعون فيها يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وأي جهد يرمي إلى بناء سلام مستدام يجب أن يراعي التنافس السياسي من خلال المؤسسات التي يحكمها القانون، وليس في ميدان المعركة. وفي الوقت

نفسه، يجب أن تؤخذ في الحسبان عند وضع آليات لرسم سياسات شاملة للجميع ومشاركة واسعة النطاق الانقسامات والمخاوف والتصورات المتأصلة في المجتمعات الخارجة من النزاع.

٢٩ - وآليات المشاركة العامة الفعالة أهمية بالغة في إصلاح المؤسسات الأساسية للدولة. وفي هذا الصدد، تعد تونس مثالا يُحتذى. فبفضل مشاركة واسعة من جانب الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، تُوجت العملية السياسية فيها باعتماد الدستور الجديد. وكان توفير الخبرة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى جميع الأحزاب السياسية في الجمعية التأسيسية، وكذلك تيسير تقديم المساهمات من فئات المهنيين وهيئات المجتمع المدني التونسي أمران أساسيان في تحقيق مصداقية العملية ونجاحها.

٣٠ - وفي السنوات الأخيرة، استخدمت الأمم المتحدة مساعيها الحميدة من أجل تعزيز نظم سياسية شاملة للجميع، كجزء من الاستراتيجيات الرامية إلى توطيد دعائم السلام. ففي غينيا، على سبيل المثال، كان لمثلي الخاص لغرب أفريقيا دور أساسي في تيسير الاتفاق بين الأحزاب على إجراء الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٣. ووضع الفريق القطري آليات مبتكرة لتكميل هذه المفاوضات وتوسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بمن فيهم النساء. ومن أجل دعم الاتفاق، نظمت الأمم المتحدة سلسلة من المنتديات العامة مع القادة السياسيين المحليين، أسفرت عن تنمية الوعي والثقة في العملية الانتخابية. وعلاوة على ذلك، تعاون الفريق القطري مع الأحزاب السياسية الرئيسية من أجل تدريب مراقبي الانتخابات وبناء القدرات الإدارية الانتخابية في كل من التحالفات الحزبية.

٣١ - واستُكملت هذه الجهود كذلك بمبادرة، تسمى غرفة حالة المرأة، قدمت الدعم لشبكة من المنظمات النسائية المحلية، لتمكين النساء من القيام بدور حاسم كمراقبات للانتخابات لمن القدرة على الاستجابة السريعة. وكان التعاون في ما بين بلدان الجنوب بين المنظمات غير الحكومية في السنغال وغينيا ومالي للدعم التقني والتدريب المقدم إلى مراقبات الانتخابات جانباً رئيسياً من جوانب هذه المبادرة، التي تكرر تطبيقها في الانتخابات التي جرت في غينيا - بيساو في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وشجعت هذه المبادرة على الثقة في العملية الانتخابية وأدت في الوقت نفسه إلى تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وساعدت هذه الأنشطة التعاونية على ضمان أن تجري الانتخابات في عام ٢٠١٣ دون عنف بين المجتمعات المحلية مثلما شاب الانتخابات الأولى التي أجريت بعد الأزمة في عام ٢٠١٠.

٣٢ - وفي بوروندي، قدمت لجنة بناء السلام، بالاشتراك مع الفريق القطري، دعماً للجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة في بوروندي من أجل تهيئة بيئة سياسية أكثر شمولاً

في سياق ازدياد حدة التوترات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد عمل ممثلي الخاص بشكل وثيق مع الحكومة وأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز الحوار السياسي، بما في ذلك من خلال تنظيم سلسلة من حلقات العمل، مما حفز على الاعتماد التوافقي لخريطة طريق انتخابية ومدونة لقواعد السلوك للانتخابات في عام ٢٠١٥. وقدّم مكتب الأمم المتحدة في بوروندي الدعم أيضاً إلى الجهات الوطنية المعنية لوضع القانون الانتخابي الجديد الذي اعتمده الجمعية الوطنية في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ويهدف التركيز على المشاركة العامة الواسعة النطاق إلى تجنب العنف الانتخابي أو النتائج الانتخابية المطعون فيها. وحيث أن العنف الجاري المتصل بالأجنحة الشبابية في الأحزاب السياسية يثير القلق بشكل خاص، فقد شجع ممثلي الخاص أيضاً الشباب على المشاركة في الحياة السياسية دون اللجوء إلى العنف، بما في ذلك من خلال البرامج التي يمولها صندوق بناء السلام وينفذها الفريق القطري. وقد بُذلت هذه الجهود تحسباً لانسحاب مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في نهاية عام ٢٠١٤، وإيفاد بعثة للأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات بناء على طلب الحكومة.

٣٣ - وأنشأت حكومة قيرغيزستان وكالة في عام ٢٠١٣ لتقود تنفيذ سياسة حكومية جديدة، وضعت بدعم من الأمم المتحدة وصندوق بناء السلام، بشأن الوحدة الوطنية والعلاقات بين المجموعات الإثنية. وقدمت الأمم المتحدة أيضاً المساعدة التقنية من أجل إجراء حوار واسع النطاق بشأن التعليم المتعدد اللغات، وتمثيل الأقليات في الحياة السياسية، وإقامة حكم ذاتي محلي أكثر شمولاً. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التدريب القانوني والدعم اللوجستي إلى اللجان النسائية للسلام، مما مكنها من رصد التوترات على مستوى المجتمع المحلي وتحسين تصدي الحكومة لها، كما قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الدعم لإيجاد حلول دائمة للمشردين. وقد أسهمت هذه الأنشطة في تعميق الإحساس بالتماسك الاجتماعي وعززت الثقة بين السكان والسلطات المحلية في جميع أنحاء المقاطعات الجنوبية من البلد التي تضررت من النزاع. وعلى الرغم من استمرار وجود مناطق تتسم الأوضاع فيها بالهشاشة، فقد أثبتت التقييمات أن هذه البرامج أيضاً قد نمت إحساساً بالأمن والسلامة في بعض المناطق المتضررة من القلاقل التي وقعت في عام ٢٠١٠.

٣٤ - وقد دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمساعدة مالية من صندوق بناء السلام، آليات تسوية النزاعات التي تديرها النساء، المعروفة باسم "أكواخ السلام" في ليبريا. ووفرت هذه الآليات أماكن جماعية آمنة للنساء من أجل تشجيع الحوار وجهود الوساطة

في المجتمعات المحلية، ويرجع إليها الفضل في تحسُّن الأمن المحلي. وفي بعض المناطق، أصبحت "أكواخ السلام" أيضاً منتدى للاحتجاج على الاستغلال غير القانوني لموارد ليبريا الطبيعية.

٣٥ - والتعبير عن شواغل المرأة في جميع مراحل صنع السلام وبناء السلام أمرٌ لا بد منه لوضع سياسات شاملة للجميع. وما زالت زيادة النهوض بمشاركة المرأة في العمليات السياسية والإنمائية لمرحلة ما بعد النزاع، على النحو المبين في خطة العمل ذات السبع نقاط بشأن بناء السلام على نحو مراعى للمنظور الجنساني، على رأس الأولويات. ومنذ صدور تقريره عن مشاركة المرأة في بناء السلام (A/65/354-S/2010/466)، عُيِّن عدداً متزايداً من النساء في مناصب عليا كوسيطات ومبعوثات وأعضاء في أفرقة التفاوض. وزادت الأمم المتحدة أيضاً دعمها لمنظمات المجتمع المدني النسائية في الانخراط في عمليات السلام وتعزيز المشاركة السياسية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

٣٦ - ويجري إحراز تقدم في تخصيص التمويل اللازم لدعم وضع البرامج المراعية للمنظور الجنساني في مجال بناء السلام، على الرغم من أن تتبع التقدم المحرز ما زال صعباً بسبب الافتقار إلى البيانات الجيدة. ويستخدم صندوق بناء السلام مؤشر المساواة بين الجنسين لتتبع التمويل المخصص لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتجسد الزيادة المطردة الحاصلة في عدد المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام التي تعد القضايا الجنسانية جزءاً لا يتجزأ منها، من ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠١٣، اعترافاً متزايداً بأهمية القضايا الجنسانية في جميع أنشطة بناء السلام. ومع ذلك، فإن مخصصات التمويل للمشاريع التي يتمثل هدفها الرئيسي في النهوض بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، كانت أقل من النسبة المستهدفة وهي ١٥ في المائة. وبلغت تلك المخصصات ٧,٤ في المائة في عام ٢٠١٣، منخفضة عن نسبة ١٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٢، عندما ارتفعت مخصصات الصندوق بسبب مبادرة تعزيز المنظور الجنساني. وتبيّن من استعراض أُجري لما يربو على ٣٠٠ من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ست حالات لما بعد انتهاء النزاع أن ١٤ في المائة من التمويل قد خصص للأنشطة التي من شأنها التأثير بشكل كبير في المساواة بين الجنسين، في حين أن ٦ في المائة من التمويل تُخصّص حصراً لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وتبرز هذه النتيجة الحاجة المستمرة إلى النهج الاستباقية، من قبيل المبادرة الثانية لتعزيز المنظور الجنساني التي أطلقها الصندوق في عام ٢٠١٤.

٣٧ - وعلى الرغم من بعض التطورات المبشرة بالخير، لا تزال هناك ثغرات بين الطموحات التي أعرب عنها في خطة العمل ذات النقاط السبع والأنشطة الملموسة التي تضطلع بها المنظمة في هذا المجال. وعلى وجه الخصوص، لا يزال هناك نقص في الاستثمار

في الأنشطة التي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، بما في ذلك في معالجة مسائل الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها والتحكم فيها. وأشجع أيضاً كيانات الأمم المتحدة على أن يُمنح احتكام المرأة إلى القضاء الأولوية لدى وضع برامج سيادة القانون في ظروف ما بعد انتهاء النزاع.

٣٨ - ويتميز صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال بأنشطته المتعدد الأوجه الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إدارته ووضع برامجه. وجرى رصد ٣٠ في المائة من الأموال المخصصة للمشاريع خلال جولة التمويل في عام ٢٠١٢ من أجل تلبية احتياجات النساء والفتيات و/أو لتحقيق المساواة بين الجنسين. وتضمنت جميع المشاريع التي تدعم الإصلاح الزراعي ومنع نشوب النزاعات، وسيادة القانون وإعادة إدماج الأطفال الجنود، أحكاماً محددة تلي احتياجات النساء والفتيات. وقد أسهمت تلك التدابير في تنفيذ خطة العمل الوطنية التي وضعتها الحكومة بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وتولى أحد هذه المشاريع التدقيق في التكلفة المتعلقة بضمان سلامة المرأة بغية تحديد أماكن نشر مراكز الشرطة من أجل تعزيز أمن النساء والفتيات. وكفل مشروع مخصص لمسائل الأراضي مشاركة واسعة للمرأة في المشاورات الجارية بشأن تخطيط استخدام الأراضي، الذي كان عادةً حكراً على الرجال. وتبين التطورات الحاصلة في نيبال أنه يمكن إحراز تقدم كبير بوجود التمويل والقيادة والقدرات المحددة المهدف في وضع البرامج التي تراعي المنظور الجنساني.

٣٩ - وكما أشرت في تقرير الأخير، ينبغي أيضاً أن يشكل الشبان جزءاً من العمليات الشاملة لبناء السلام من أجل تقوية الاحتمال بإحلال سلام مستدام. وفي السنوات اللاحقة، وضع مكتب دعم بناء السلام، إلى جانب كيانات أخرى من الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ومنظمات شبابية أخرى، مبادئ توجيهية بشأن مشاركة الشبان في عملية بناء السلام. وتستفيد هذه المبادئ من الخبرات المستقاة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي تقوم بتدخلات خاصة بالمراهقين والشبان في الكثير من البلدان المتضررة بالنزاعات.

#### رابعاً - بناء المؤسسات

٤٠ - يظل بناء مؤسسات قوية وفعالة عنصراً أساسياً في توطيد السلام بعد انتهاء النزاع ومهمة بالغة الأهمية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. ويؤدي وجود مؤسسات الدولة التي تقدم

الخدمات العامة وتنسم بالفعالية والشرعية وتخضع للمساءلة إلى الحد من الحوافز التي تدفع إلى نشوب نزاعات عنيفة وإلى تعزيز قدرة الدولة على الصمود في مواجهة احتمال تجدد العنف. وتشكل قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للتوقعات الشعبية أحد الشروط الرئيسية لإحلال سلام مستدام. غير أن التجربة تبين أن تحقيق هذا الهدف لن يتحقق بسرعة أو يكون سهل المنال، وأنه يجب النظر إلى الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات في مرحلة ما بعد النزاع على أنها مهمة تستغرق الكثير من الوقت حتى في أفضل الظروف. وفي تقريره المرحلي الأخير عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/68/696-S/2014/5)، شددت على الدور الذي يقوم به بناء المؤسسات على المستويين السياسي والتقني على حد سواء، وأبرزت الحاجة إلى اضطلاع الأمم المتحدة باستجابة أكثر منهجية واتساقاً يراعى فيها الارتباط الوثيق بالأولويات الوطنية.

٤١ - ويجب التخطيط للاستثمارات في بناء المؤسسات في أعقاب النزاعات مع الحرص الشديد على مراعاة الحالة السياسية السائدة. فالتوترات العالقة والتنافس السياسي، وكذلك عدم ثقة الشعب في الحكومات، تحدّ من إمكانية إجراء إصلاحات كلية وسريعة للإدارة العامة في أعقاب النزاعات. وهذا ما خلص إليه أحدث استعراض أجرته الأمم المتحدة، أوصى بالإسراع في تقديم الدعم من أجل معاودة القيام بالمهام الأساسية واستئناف تقديم الخدمات باستخدام المؤسسات والأنظمة القائمة. وشدد الاستعراض أيضاً على ضرورة توفير دعم أكبر إلى الحكومات المحلية التي تضطلع بدور بالغ الأهمية في توفير الخدمات الاجتماعية وإعادة بناء الثقة في الحكومة وتجديد شرعيتها.

٤٢ - وقد شهدنا في السنوات الأخيرة عدداً من الأمثلة الإيجابية التي يمكن للأمم المتحدة الاستفادة منها للمضي قدماً في دعم بناء المؤسسات في حالات ما بعد انتهاء النزاع. فعلى سبيل المثال، ساعدت المبادرة الإقليمية لتعزيز القدرات التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتموّلها النرويج، على معالجة عدم قدرة جنوب السودان على تقديم الخدمات العامة الأساسية بدءاً من عام ٢٠١٠ وما بعده. ومن خلال دمج مرشدين في الخدمة المدنية من الدول المجاورة في مختلف الوزارات، ساعد المشروع على تنمية قدرات الخدمة المدنية بشكل سريع ومصمّم حسب الطلب وفعال من حيث التكلفة. وواصل بعض المرشدين المدججين العمل رغم تجدد النزاع. وبالرغم من أعمال العنف التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، يمكن للبرنامج أن يكون نموذجاً يحتذى في سائر الأوضاع التي تقوم بعد انتهاء النزاعات.

٤٣ - واستثمرت الأمم المتحدة بكثافة في إعادة تنشيط مؤسسات الدولة وتحسين سبل الاحتكام إلى القضاء في مناطق كوت ديفوار الأكثر تضرراً بالعنف الذي أعقب الانتخابات التي جرت في عام ٢٠١١، إذ عملت مع الحكومة على إعادة نشر ممثلي الدولة وتجديد البنى التحتية للدولة. ولأن الحق في الحصول على الجنسية الإيفوارية كان موضع خلاف شديد خلال النزاع، فقد أُطلقت مبادرات تهدف إلى تبسيط تسجيل المواليد وإصدار وثائق الهوية الشخصية، الأمر الذي أسهم في تحسين سبل الحصول على الخدمات وزيادة المشاركة في الانتخابات، وكذلك تعزيز التماسك الاجتماعي. وقدمت مراكز النماء في مرحلة الطفولة المبكرة التي تديرها المجتمعات المحلية، المدعومة من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة من المساعدة في بناء التماسك الاجتماعي من خلال الجمع بين النساء من خلفيات متباينة حول الهدف المشترك المتمثل في تحقيق رفاه الأطفال. وبدعم من الأمم المتحدة، باشرت أيضاً نظم جديدة للخفارة والرقابة المجتمعية أعمالها كوسيلة لترميم ثقة الناس في جهازي الشرطة والدرك واطمئنانهم لهما. وقد عجلت هذه الخطوات، وغيرها من التدابير، بعودة اللاجئين والمشردين، وكذلك تسوية عدد من المنازعات المحلية المتعلقة بالأراضي.

٤٤ - وغالباً ما يشكل إصلاح مؤسسات سيادة القانون، بما في ذلك إدخال تحسينات على الرقابة والمساءلة والإدارة، أولوية رئيسية بالنسبة للبلدان في مرحلة ما بعد النزاع. ففي بوروندي، كان تقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان جوهرياً بالنسبة لاستراتيجية الأمم المتحدة في تعزيز قدرة البلد على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وعملت اللجنة، التي تقوم بالتحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان، على تحسين نزاهة قوات الأمن وأدائها وتعزيز الاحترام العام لحقوق الإنسان في بوروندي. وفي ليبيريا، دعمت الأمم المتحدة إنشاء أول مركز من مراكز العدالة والأمن، في غبارنغا، بينما توجد مراكز إضافية قيد الإنشاء في زويدرو وهاربر. وتشكل هذه المراكز الرئيسية، التي تتلقى تمويلها من صندوق بناء السلام، عنصراً أساسياً في استراتيجية الحكومة الرامية إلى توسيع نطاق الخدمات القضائية والأمنية إلى خارج العاصمة. وأشارت نتائج دراسة استقصائية لرضا المستخدمين، أجريت في عام ٢٠١٣، إلى ارتفاع مستويات التقدير للخدمات الأمنية المقدمة في المقاطعات التي يغطيها مركز غبارنغا، وعزت إليه الفضل في انخفاض مستويات العنف. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات، بما في ذلك إيجاد التمويل المحلي المستدام للمراكز الرئيسية وبطء وتيرة نشر ما يلزم من موظفين وخدمات.

٤٥ - وكما هو الحال في كوت ديفوار وليبيريا، لا يزال توسيع نطاق وجود الدولة إلى المناطق التي كانت تسيطر عليها الجماعات المسلحة يكتسي أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار في

جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبلاستفادة من الفرص الجديدة التي أتاحتها استسلام حركة ٢٣ مارس، تعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكيانات الأمم المتحدة، والشركاء الآخرين في إطار الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار من أجل دعم قدرة الدولة على استعادة حضورها واستئناف أداء مهامها. وتسد المبادرة الثغرة القائمة في الجهود التي تبذلها البعثة لتقديم الحماية وتحقيق الاستقرار، فتقدم الدعم اللوجستي والتقني من أجل نشر الإدارة العامة والشرطة والجهاز القضائي. وفي هذا الإطار، دعم البرنامج الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة المحاكم المتنقلة ونشر وحدة شرطة خاصة لحماية النساء والأطفال، ما أدى إلى إحالة أكثر من ١٠٠٠ حالة من حالات العنف الجنسي إلى النظام القضائي في عام ٢٠١٣ وفي النصف الأول من عام ٢٠١٤. وتقترن تلك الجهود بتعزيز الحوار مع المجتمعات المحلية من أجل ضمان قدر أكبر من القبول بالمؤسسات الجديدة وزيادة مساءلتها أمام عامة الناس وحل المنازعات بالطرق السلمية. ويمكن المضي في تعزيز التقدم المحرز في أنحاء عديدة من الشرق من خلال معالجة حالات التأخر في التنفيذ وحالات العجز في التمويل والافتقار إلى الموظفين الحكوميين في المناطق التي استعادت الحكومة السيطرة عليها. ويمكن للوقت الذي ينقضي ما بين فرض السيطرة العسكرية وتوسيع نطاق سلطة الدولة أن يقوّض قدرة الدولة على تأسيس حضور يؤدي إلى تحقيق الاستقرار.

٤٦ - كما يمكن لاستئناف تقديم الخدمات الاجتماعية على وجه السرعة أن يؤدي دوراً هاماً في دعم بسط سلطة الدولة. فالجهود التي تبذلها اليونيسيف في الصومال، على سبيل المثال، تساعد على استئناف تقديم الخدمات التعليمية من خلال إعادة تأهيل وبناء المدارس في المناطق التي استعيدت من حركة الشباب، ما يساعد على استعادة الثقة في الدولة. ويشمل البرنامج، الذي ينفذ في إطار الخطة الاستراتيجية المؤقتة الثلاثية السنوات لقطاع التعليم، مشاركة واسعة لمختلف العشائر والمجتمعات المحلية، وذلك من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان القبول على نطاق واسع.

٤٧ - وإتاحة التمويل في المراحل الأولية لصالح بناء المؤسسات أمرٌ بالغ الأهمية للإسراع في استئناف الدولة أداء وظائفها الأساسية في مجال الإدارة وتقديم الخدمات. ومن الضروري أيضاً استحداث أدوات للسياسات والتوجيه تجسد الدروس المستخلصة من المشاريع السابقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، استحدثت الأمم المتحدة والبنك الدولي أداة تشخيصية مشتركة من أجل إعادة استئناف أداء الوظائف الحكومية الرئيسية في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وقد استفادت جمهورية أفريقيا الوسطى بالفعل من هذا المسعى. وأدت مبادرة مشتركة بين البنك

الدولي والأمم المتحدة للتعجيل بدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية إلى تعزيز الثقة في السلطة الانتقالية وساعدت على ضمان سير عمل الوزارات وقوات الأمن بأبسط مستويات الأداء تمهيداً لتقديم مزيد من المساعدة الشاملة.

٤٨ - وفضلاً عن هذه الجهود، فإن إيجاد ما يكفي من الإيرادات المحلية لتمويل عمليات الحكومة أمرٌ ضروري لتطوير مؤسسات الدولة. ففي بوروندي ورواندا وليبيريا، أدى إنشاء هيئة مستقلة للضرائب وتنقيح السياسات الضريبية بدعم فني من الأمم المتحدة إلى زيادات كبيرة في ما يحصل من إيرادات عامة. وهذا ما يكتسي أهمية خاصة لأن إرساء قاعدة ضريبية ووضع نظام للتحصيل على الصعيد المحلي هو مسعى طويل الأجل، ما يدفع بالكثير من البلدان إلى الاعتماد في المقام الأول على الموارد الطبيعية لتمويل إيرادات الدولة في السنوات التي تعقب النزاعات.

٤٩ - وتشكل الإدارة المستدامة والشفافة للموارد الطبيعية عنصراً محورياً في التخطيط بعد انتهاء النزاع لأنها مصدر بالغ الأهمية من مصادر الإيرادات الحكومية وقوة دافعة كبيرة للنزاع العنيف على حد سواء حيثما لا تدار الموارد الطبيعية بشكل جيد. ويمكن للإفراط في الاعتماد على تلك الإيرادات أن يثني البلدان عن جباية ضرائب دخل مستدامة، وهو أمرٌ بالغ الأهمية للنمو في الأجل الطويل وتعزيز عقد اجتماعي. ويكمن التحدي في إقامة مؤسسات تدعم تحويلاً مستداماً للموارد الطبيعية إلى إيرادات للدولة، وسبل العيش والبنى التحتية دون التسبب في بروز مصادر جديدة للتوتر أو الإسهام في التدهور البيئي في الأجل الطويل.

٥٠ - وبغية التصدي لهذا التحدي، أقامت الأمم المتحدة شراكة عالمية مع الاتحاد الأوروبي بشأن الأراضي والموارد الطبيعية ومنع نشوب النزاعات، ساعدت العديد من الحكومات، من بينها حكومة أفغانستان، على إدارة الموارد الطبيعية على نحو يقلل إلى أدنى حد من نشوب النزاعات. وفي منطقة البحيرات الكبرى، تدعم هذه الشراكة أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز الشفافية في مجال حيازة الأراضي والتعدين، وذلك بالتعاون مع هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الأمم المتحدة والبنك الدولي إطاراً يراعي ظروف النزاع من أجل مساعدة الحكومات على التصدي لمخاطر النزاع من خلال نقاط تدخل جوهرية على امتداد سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة في ما يتعلق بالصناعات الاستخراجية.

٥١ - وفي سيراليون، عملت الأمم المتحدة على تعزيز قدرة وكالة حماية البيئة على التخطيط للموارد ورصد المناجم والتقييم البيئي في الأجل الطويل. وقد أفضى ذلك إلى تحسين التقييم البيئي وتقييم الأثر الاجتماعي، الأمر الذي ساعد بدوره على التعجيل

بالاستثمار في هذا القطاع. وكانت تقييمات الأثر بمثابة آلية لتشجيع المشاركة العامة في صنع القرارات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، والحد من التوترات مع المجتمعات المحلية. وفي ليبيريا، حيث يشكل التنافس على الأراضي والسيطرة على الموارد الطبيعية مصدراً للتراعات أيضاً، تعمل الأمم المتحدة مع البنك الدولي على مساعدة الحكومة على تحسين إدارة امتيازات الموارد الطبيعية من خلال تعزيز التشاور مع المواطنين وإشراكهم في أنشطة التخطيط والتنفيذ. ويكمل هذا الجهد أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) إلى لجنة الأراضي في ليبيريا، التي تنفذ عمليات مكثفة للإصلاح الزراعي، وتشارك في تسوية منازعات الأراضي على مستوى المجتمع المحلي.

٥٢ - ولا تتعرض الدول الخارجة من النزاعات للعنف وزعزعة استقرار المؤسسات فحسب، بل تتعرض أيضاً للاختراق من قبل عصابات الجريمة المنظمة. وفي الواقع، فإن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة، لا تزال تقوّض التقدم المحرز تجاه تحقيق سلام مستدام في أمريكا الوسطى وآسيا الوسطى وغرب أفريقيا. وفي إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، أنشئت وحدات مشتركة بين الوكالات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في سيراليون وغينيا - بيساو وليبيريا، على أن تعقبها في ذلك غينيا وكوت ديفوار في وقت لاحق من عام ٢٠١٤. وفيما تأخر التنفيذ الكامل في غينيا - بيساو بسبب الانقلاب الذي وقع في عام ٢٠١٢، عززت وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية في سيراليون وليبيريا التعاون الوطني والدولي، ما أدى إلى اعتقالات وصدور أحكام إدانة وضبط كميات كبيرة من المخدرات. ويشكل القرار الذي اتخذته حكومة سيراليون لإدماج تلك الوحدات بشكل كامل في هيكلها الأمني الوطني وميزانيتها دليلاً على التزامها الراسخ بهذه المبادرة. وتقوم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بمساعدة الشرطة ومؤسسات إنفاذ القانون في مالي على تحسين قدراتها على تنفيذ عمليات مكافحة المخدرات والتحقيقات الجنائية ومراقبة الحدود.

٥٣ - وأدى تفشي فيروس إيبولا في سيراليون وغينيا وليبيريا، في عام ٢٠١٤، إلى خسائر كبيرة في الأرواح وخلف آثاراً شديدة على سبل كسب العيش لدى الناس ومؤسسات الدولة في البلدان المتضررة. وكان للوباء أثر مدمر بشكل خاص في قطاع الرعاية الصحية، وألقى بأعباء جديدة على قطاعي الأمن والعدل وعلى الوظائف الرئيسية للحكومة. وأبرز الوباء مواطن الضعف المؤسسي في البلدان المتضررة والحاجة إلى استدامة الدعم المقدم للأطر والنظم الوطنية، التي تتسم بأهمية بالغة في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل.

## خامسا - الدعم الدولي المتواصل والمساءلة المتبادلة

٥٤ - بناء السلام بعد انتهاء النزاع عملٌ يمتد عبر عدة أجيال ويتوقف بشدة على توافر دعم مالي وتقني وسياسي يمكن التنبؤ به ويكون متاحاً في الأمد القصير والمتوسط والطويل. وهو عمل يتطلب كذلك تحقيق الاتساق بين جهود مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، تشمل البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة. ومما يجعل من الأهمية بمكان أن تكون هناك مشاركة إقليمية دعماً لتحقيق الاستقرار في فترة ما بعد انتهاء النزاع، أن العديد من النزاعات تنطوي على أبعاد تتعدى الحدود الوطنية وتمثل في حركة انتقال الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود، وفي التدفقات غير المشروعة للموارد المالية والطبيعية. وقد سلطت الدورة السنوية للجنة بناء السلام أيضاً، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، الأضواء على ضرورة زيادة التعاون الدولي والإقليمي لمساعدة الدول الخارجة من النزاع على التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة، التي تحرم تلك الدول من موارد حيوية تحتاجها لبناء مؤسساتها وتطويرها.

٥٥ - ويمثل إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة التزاماً رائداً تعهدت فيه بلدان المنطقة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بضم جهودها من أجل المساءلة المتبادلة وتحقيق السلام المستدام. ويقتضي هذا الإطار الذي وقعته ثلاث عشرة دولة أفريقية وشهد توقيعه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء الرئيسيين، من الأطراف الموقّعة عليه أن تنفذ سياسات تعزز الاستقرار السياسي والعدالة والأمن والتنمية. وهو أداة أساسية تكفل زيادة الاتساق في ما تبذله الجهات الفاعلة والدولية والإقليمية من جهود لدعم عملية بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

٥٦ - وقد بيّنت الخبرات المكتسبة في الآونة الأخيرة في منطقة الساحل ووسط أفريقيا أن ثمة حاجة إلى إيجاد استراتيجيات إقليمية تكون متعددة الأبعاد لمعالجة الجوانب السياسية والأمنية والإنمائية. ولتبيان هذه الحاجة، وضعت الأمم المتحدة استراتيجية متكاملة لمنطقة الساحل بُنيت حول تيسير الدعم لإدارة فعالة تشرك الجميع، وآليات أمنية وطنية وإقليمية قادرة على مجابهة التهديدات العابرة للحدود، وخطط متكاملة طويلة المدى تحقق القدرة على الصمود على المدى الطويل. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تتعاون الأمم المتحدة شراكة مع الاتحاد الأفريقي لتيسير الدعم لمنتدى إقليمي قيادي على المستوى الوزاري يعهد إليه بتعزيز التنسيق والتعاون في المجال الأمني في المنطقة والدول المجاورة. وهو يمثل مجهوداً جباراً

يعزز على نحو شامل الشراكات القائمة بين الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٥٧ - وقد قمت، أنا ورئيس البنك الدولي، إلى جانب زملاء من الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بزيارتين غير مسبوقتين إلى منطقة البحيرات الكبرى في أيار/مايو ٢٠١٣، وإلى منطقة الساحل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ووجهت هذه الزيارات المشتركة الانتباه إلى التحديات التي تواجه بناء السلام في المناطق المعرضة للخطر بدرجة عالية، وأتاحت الفرصة للتركيز مجدداً على أهمية الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. وقد أكدت زيارتنا التعاون الوثيق القائم بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في مالي، حيث يوجد هناك مشروع مشترك يقيّم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وذلك بهدف تعظيم الفوائد المترتبة عليه في الاقتصاد المحلي. وبالتوازي مع ذلك، سيتمكن التقييم الذي يجريه البنك الدولي للإدارة المالية لقطاع الأمن في مالي من زيادة أعمال الشفافية في هذه الإدارة وزيادة الدعم الدولي لهذا القطاع.

٥٨ - وللجنة بناء السلام أيضاً دور خاص تضطلع به في تعزيز اتساق الجهود الإقليمية. وقد ظل هذا الأمر، ولا سيما في الآونة الأخيرة، من أولويات اللجنة تجاه جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو اللتين قام فيهما رئيسا التشكيلتين القطريتين المخصصتين التابعتين للجنة بالعمل على نحو وثيق مع ممثلي الخاصين لتحقيق التعاون من البلدان المجاورة وفي المنطقة.

٥٩ - وبالإضافة إلى الدعم السياسي، فإن معظم البلدان الخارجة من نزاعات تقتضي دعماً مالياً وتقنياً مستمراً للوظائف الأساسية التي تضطلع بها الدولة ولإنشاء مؤسسات فعالة. وفي هذا الصدد، توسع الأمم المتحدة في نطاق شراكاتها وتعاونها مع المؤسسات المالية والدولية، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية، دعماً لتحقيق التعافي بعد انتهاء النزاع، وتعزيزاً للاتساق وللمساعدة المالية الطويلة المدى. ومما يقيم الدليل على ذلك، مؤتمر جنيف لشركاء التنمية الذي نظّمته حكومة بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بدعم من رئيس التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، وهو المؤتمر الذي جمع تعهدات بالترع بأكثر من ٢,٥ بليون دولار لدعم ورقة استراتيجية الحد من الفقر في بوروندي.

٦٠ - وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع، لا تزال آليات التمويل المشترك تمثل أداة هامة لتقديم دعم دولي متسق ومتواصل. فهي آليات تشجع على مواءمة المعونة مع أولويات

الحكومات، وتعزز زيادة اتساق أعمال التصدي على الصعيد الدولي للحالات المعقدة، وتحد من تكاليف المعاملات، وتتناسم المخاطر، وتعزز المساءلة المتبادلة. وصندوق بناء السلام هو آلية من هذا التمويل المشترك. وقد كان مفيداً للغاية في تمكين الأمم المتحدة من دعم عمليات السلام، وتعزيز التنفيذ السريع لاتفاقات السلام، وبناء المؤسسات والاستثمار في التكبير ببناء المؤسسات وفي إتاحة ثمار السلام. وقد خصص الصندوق منذ إنشائه ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار، تلقت منها البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام أكثر من النصف. وقد استعين أيضاً بأدوات التمويل المشترك لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي. فقد استُخدم مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال، على سبيل المثال، في أن معاً كإطار للتنسيق وكهيكل تمويل يتيح للصناديق الاستثمارية التي يديرها البنك الدولي والأمم المتحدة آلية وحيدة للاستراتيجيات والرقابة.

٦١ - وبإمكان الاتفاقات المعقودة بين الدول الخارجة من النزاعات والشركاء الدوليين الرئيسيين حول أولويات بناء السلام المتفق عليها بصورة متبادلة، أن تكفل، هي أيضاً، مساعدة متواصلة وأكثر فعالية. فقد حفز اتفاقا العهد الجديد اللذين عقدا من أجل سيراليون والصومال الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومتان المعنيتان والشركاء الدوليون لتحديد أولويات وطنية واضحة لبناء السلام. وفي الصومال، اقترن الاتفاق بإنشاء آلية التنمية والتعمير في الصومال، التي توجّه التمويل المقدم لدعم أولويات الاتفاق. وإذا كان وضع هذين الاتفاقين وتنفيذهما يعكسان توافق الآراء بشأن الأهداف السياسية والإنمائية، فإنهما سيّيحان الفرصة للحفاظ على اتساق التعاون الدولي في الأجل الطويل وضمان المساءلة المتبادلة بين البلدان الخارجة من النزاع وبين شركائها الدوليين.

٦٢ - ومن الأهمية بمكان إيجاد دعم سياسي ومالي دولي مستمر خلال فترات خفض قوام بعثات الأمم المتحدة وإغلاقها. فمرور البعثات بمرحلة انتقالية وإعادة تشكيلها يتطلب تسليم المسؤوليات إلى الحكومات الوطنية واستمرار الفريق القطري في القيام بدور داعم. وقد وضعت مبادئ توجيهية جديدة لهذه العمليات الانتقالية، تستند إلى أطر زمنية واقعية ومعايير مرجعية، إضافة إلى توجيهات لأغراض التحليل النسبي للمزايا، لتكون عنصراً مكملاً للسياسة المتكاملة لأعمال التقييم والتخطيط. وقد ساعدت هذه المبادئ التوجيهية على تحسين أعمال التخطيط والتنسيق في المرحلة الانتقالية في سيراليون، التي اكتملت بسلاسة في آذار/مارس ٢٠١٤.

٦٣ - وعادة ما تستمر تحديات بناء السلام التي تطرح في فترة ما بعد انتهاء النزاع قائمة لفترة بعد انتهاء وجود بعثات الأمم المتحدة. ولا بد من توافر التمويل الكافي والقدرات

الكافية ليتسنى للأفرقة القطرية مواصلة تدخلاتها الحاسمة في بناء المؤسسات وتطويرها. وقد يجد أيضاً انسحاب البعثات من قدرة المنظمة على توفير الدعم السياسي المستمر وأسباب التيسير، ولا يزال هذا الأمر يمثل في بعض البلدان عاملاً حاسماً. ولتوفير المتابعة السياسية اللازمة للتقليل من خطر تجدد النزاع، ينبغي في هذه الحالات اللجوء إلى إشراك منظمات إقليمية وأخرى دون إقليمية بالاقتران مع آليات حكومية دولية كلجنة بناء السلام.

٦٤ - وبالنسبة للأمم المتحدة، لا يزال هيكل بناء السلام الذي أنشئ في عام ٢٠٠٥ يمثل حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى دعم البلدان الخارجة من النزاعات. وقد جاء قرار الدول الأعضاء القاضي بإنشاء هيكل بناء السلام رداً على التجدد المتواتر لأعمال العنف في البلدان الخارجة من النزاع، وعلى وجود ما ينظر إليه على أنه فجوة في الهيكل الدولي العام. وقد أرسى هذا الإطار في داخل الأمم المتحدة آلية مؤسسية تعزز الاهتمام المتواصل على امتداد السنين ببذل جهود دولية في هذا المجال وإضفاء طابع الاتساق عليها. وتشكل لجنة بناء السلام حجر الزاوية في هذا الهيكل، ومن شأن ذلك أن يلقي بالثقل الجماعي للدول الأعضاء خلف جهود توطيد السلام، وذلك باستعمال منظور أطول مدى لمعالجة حالات ما بعد انتهاء النزاع.

٦٥ - وقد كرست لجنة بناء السلام جهوداً كبيرة لتتخذ لنفسها دوراً معززاً وأكثر مرونة ويتسم بقدر أكبر من الحس الاستراتيجي، وذلك بوصفها آلية حكومية دولية تيسر للبلدان الخارجة من النزاع دعماً تركز فيه على المهام السياسية الأساسية الثلاث، أي الدعوة، وتعبئة الموارد، وضمان اتساق الجهود الدولية. وقد حققت اللجنة نتائج هامة، وإن كان ذلك بشكل غير متساو، من خلال تشكيلاتها القطرية المخصصة للبلدان الستة المدرجة في جدول أعمالها. وعلاوة على ذلك، تناولت لجنة بناء السلام مواضيع ومسائل سياسية أعم في مجال بناء السلام، وذلك بهدف استخلاص الدروس وتبادل الخبرات في ما يتعلق بالمسائل الشاملة.

٦٦ - وسيتيح استعراض هيكل بناء السلام المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٥ الفرصة لتعزيز وتوضيح نطاق ونوعية عمل لجنة بناء السلام، والسبل الكفيلة بتعزيز أنشطة بناء السلام الأعم التي تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. وأني لأحث الدول الأعضاء على صنع لجنة لبناء السلام تكون فعالة وذات دور حفاز ووثيقة الصلة بواقع بناء السلام. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء أيضاً في أفضل السبل الكفيلة بتكييف أساليب عمل هذه اللجنة بما يتسق مع البيئة الدولية المتغيرة، والتطورات التي أخذت تشهدها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية منذ عام ٢٠٠٥.

## سادسا - الخلاصة

٦٧ - تواجه البلدان الخارجة من النزاع تحديات هائلة وهي تسعى لتنفض عن نفسها التركة التي خلفتها الحرب وتشق طريقها نحو السلام والأمن. وقد أحرزت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في ما تقدمه في بناء السلام من دعم لهذه البلدان في عدة مجالات، وفي مجموعة متنوعة من السياقات. غير أن المنظمة واجهت في ذلك أيضاً حالات من تجدد أعمال العنف تؤكد ثقل المهمة المنوطة بها وتضطرها إلى تحسين استراتيجياتها ونهجها.

٦٨ - وسيراً إلى الأمام، على الجهات العاملة في مجال بناء السلام في فترة ما بعد انتهاء النزاع، من أمم متحدة ودول أعضاء ومجتمع دولي بوجه أعم، أن تركز على نحو جماعي على الأولويات التالية:

(أ) يتعين على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود للحفاظ على الدعم المالي والتقني والسياسي للبلدان الخارجة من النزاع. وقد ثبتت أن المشاركة المستمرة للدول الأعضاء من خلال لجنة بناء السلام وأفرقة الأصدقاء تكسب أهمية بالغة في استمرار الاهتمام الدولي؛

(ب) هناك ثغرات مستمرة في توفير الدعم المالي السريع والمتسق لبسط سلطة الدولة واستئناف الإدارة العمومية أداء وظائفها الأساسية. وثمة حاجة كذلك إلى تقديم دعم مالي مستمر على مدى الفترة الطويلة التي تحتاجها الدول الخارجة من النزاع لإنشاء مؤسسات فعالة، تشمل آليات الحوار وإدارة التوترات. وأحث الدول الأعضاء على مواصلة المساهمة بسخاء في صندوق بناء السلام وغيره من آليات التمويل المشترك، وتنسيق استراتيجيات التمويل لدعم الأولويات الوطنية؛

(ج) ينبغي توسيع نطاق التعاون مع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ليشمل تيسير الدعم لجملة من المجالات كمجالي بسط سلطة الدولة فعلياً وتعزيز الإدارة المالية العامة، اللذين ينطويان على أهمية حاسمة في حالة الدول التي تمر بفترة ما بعد انتهاء نزاع. وبإمكان شراكات من هذا القبيل أن تحشد مهارات وخبرات محددة، وكذلك موارد مالية أخرى؛

(د) تضطلع الجهات الفاعلة الإقليمية والبلدان المحاورة بدور حاسم في تهيئة بيئات مواتية للسلام المستدام للبلدان الخارجة لتوها من نزاع عنيف. وبإمكان لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تساعد على تهيئة مثل تلك الظروف، وذلك

بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي مواصلة النظر في السبل الكفيلة بتحسين الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للجهود الإقليمية؛

(هـ) لا تزال الاتفاقات تشكل وسيلة هامة في تحديد الأولويات الوطنية لبناء السلام، ومواءمة الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وينبغي أن تصمّم هذه الاتفاقات على نحو يجعلها تعزز المواكبة السياسية للالتزامات الوطنية. وإني أشجع على إشراك الجهات الفاعلة الإقليمية في هذه الاتفاقات؛

(و) ينبغي أن تعمل الأمم المتحدة بطريقة تتسم بقدر أكبر من التكامل والاتساق. ويجب أن تسترشد في جهودها باستراتيجية سياسية تعالج الأخطار الرئيسية التي تهدد السلام ليتسنى للأنشطة البرنامجية دعم توطيد السلام على أفضل وجه. وينبغي أن تكفل عمليات التخطيط أن تعمل أسرة الأمم المتحدة من أجل وضع مجموعة أهداف استراتيجية واضحة ترمي إلى توطيد دعائم السلام؛

(ز) تستدعي الحاجة أن يستمد تطوير المؤسسات السياسية الأساسية والرقابة المدنية على قوات الأمن والإدارة العامة والخدمات الأساسية جذوره من اتفاقات سياسية شاملة لكفالة اكتساب الدولة للشرعية الشعبية. وكثيراً ما تتطلب هذه العملية الشاملة لبناء المؤسسات أن تواصل الأمم المتحدة القيام بأعمال التيسير، وأن تقدم المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء دعماً سياسياً متواصلًا؛

(ح) يتيح استعراض عام ٢٠١٥ لهيكل بناء السلام الفرصة لضمان تسخير هذا الهيكل بشكل أفضل لتلبية احتياجات البلدان الخارجة من النزاع وكفالة زيادة فرص نجاح الجهود الجماعية الرامية إلى منع تجدد النزاع. وأحث الدول الأعضاء على اغتنام هذا الاستعراض لترجمة هذا الأمر إلى حقيقة.

٦٩ - وسأبقى ملتزماً بمواصلة التعلم من الدروس المستخلصة من تجاربنا على أرض الواقع في مختلف الظروف من أجل تحقيق أقصى أثر ممكن من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء السلام، بما في ذلك من أجل المضي قدماً في تنفيذ خطة العمل ذات السبع نقاط بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني.

٧٠ - وأنا مستعد لتقديم تقارير أخرى بشأن ما تحرزه المنظمة من تقدم وما تكتسبه من خبرات وتستخلصه من دروس في مجال بناء السلام.